

ماهية المؤسسات المالية والنقدية الخطة

*المقدمة

الفصل الأول: نشأت و تعريف المؤسسات المالية والنقدية

- *المبحث الأول: نشأت المؤسسات المالية و النقدية
- *المطلب -1-: في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالية
- *المطلب -2-: تطور النظام المصرفي إبتداءا من القرن 19
- *المبحث الثاني: تعريف المؤسسات المالية والنقدية
- *المطلب -1-: تعريف المؤسسات المالية
- *المطلب -2-: تعريف المؤسسات النقدية

الفصل الثاني: أنواع المؤسسات المالية والنقدية

- *المبحث الأول: أنواع المؤسسات المالية
- *المطلب -1-: الوسطاء الماليون
- *المطلب -2-: مؤسسات أخرى
- *المبحث الثاني: أنواع المؤسسات النقدية
- *المطلب -1-: البنك المركزي والبنك التجاري
- *المطلب -2-: بيوت القبول وبيوت التوفير

الفصل الثالث: أهداف المؤسسات المالية والنقدية و التزاماتهما والفرق بينهما

- *المبحث الأول: أهداف المؤسسات المالية والنقدية
- *المطلب -1-: أهداف المؤسسات المالية
- *المطلب -2-: أهداف المؤسسات النقدية
- *المبحث الثاني: التزامات المؤسسات المالية والنقدية والفرق بينهما
- *المطلب -1-: التزامات المؤسسات المالية والنقدية
- *المطلب -2-: الفرق بينهما

*الخ _____ اتمة

*المراج _____ ع

مقدمة:

شهد العالم الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات هامة في مختلف القطاعات الاقتصادية و خاصة التطورات النقدية و الذي أسفر بدوره عن نشوء و قيام و حدات تنشغل بالنقود ، و هذا الضمان سير الإطار التنظيمي لاقتصاديات المبادلة، و الحفاظ على الاقتصاد ككل، و تمكن هذه الأخيرة في المؤسسات، التي الآن نحن بصدد معرفة كفاءتها من خلال ما سنتطرق إليه في بحثنا هذا.

الإشكالية:

باعتبار المؤسسات جزء لا يتجزأ من الإطار التنظيمي لاقتصاديات المبادلة فكيف تمت نشأتها أنواعها وفيما تكمن أهدافها

الفرضيات:

لإزالة بعض هذا الغموض يمكن وضع الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى هي أن المؤسسات المالية تنقسم إلى مجموعتين هما:
*الوسطاء الماليون وهم الذين يقومون بالوساطة المالية من خلال قبول الودائع والمدخرات
*المؤسسات المدخرات و القروض و البنوك وشركات التأمين و شركات الاستثمار
وتتمثل المؤسسات المالية الأخرى لا تقوم بدور الوساطة مثل السماسرة الأوراق المالية تجار الأوراق المالية والبنوك والاستثمار
الفرضية الثانية هي أنه يركز معظم كتابات المؤسسات على أن هدف الربحية أو تعظيم ثروة الملاك وهو الهدف يجب أن يسعى إلى تحقيقه مديرو هذه المؤسسات

الفصل الأول

المؤسسات المالية والنقدية

المبحث الأول: نشأة المؤسسات النقدية و المالية:

اقترن قيام و نشوء هذه المؤسسات مع تطور طريقة الإنتاج تاريخيا و عليه يكون تعرفنا على المؤسسات على مرحلتين:

مرحلة أولى: نرى نشأة النظام المصرفي التنافسي في ظل الرأسمالية الصناعية.

مرحلة ثانية: تتبع الاتجاه العام لتطور النظام المصرفي ابتداء من منتصف القرن 19 م.

مطلب-01:- المرحلة الأولى: كانت أوروبا في هذه الفترة تعيش جوا من الثورات و التحولات الصناعية و الاقتصادية، إذ أنها اعتبرت كالأرض الثورة الصناعية التقليدية وتأثير جهازها المصرفي على باقي النظم البلدان الأخرى فقد أصبح للنظام المصرفي الانجليزي وجود فعلي انتشر نشاطه على المستوى القومي قبل منتصف القرن 18، إذ انه كان من قبل التعامل بالربا من طرف اليهود فقط فالربا محرم كنسيا و قانونيا، فصرف الملوك إلى الإقراض من كبار التجار و كبار الشركات التجارية، ومع تطور رأس المال التجاري ثم أباحة التعامل بالفائدة (عام 1545م) وبقي هذا التعامل إلى غاية 1672م حين أنكر الملك شارل الثاني الدين العام الذي قضى على ثقة التجار بالحكومة و امتناعهم عن منح الائتمان ليتحولوا إلى بنوك فردية تعمل في لندن.

وحتى منتصف القرن 18م ارتبط نشأة أول تنظيم لأعمال البنوك بالدين العام لأزم لتمويل الحروب الاستعمارية في بدء مرحلة قيام الدولة بالصور الرئيسية في توسع الاستعمارية مما استلزم الاقتراض لتعبئة موارد الحروب "انجلترا و فرنسا".

وبعد منحت الدولة المقرضين امتيازات و سمحت لهم بتنظيم أنفسهم في شكل شركة مساهمة تقوم بإصدار الأوراق النقدية في لندن، ومنها نشأة بنك انجلترا 1694م ومع زيادة التعاملات و التوسع النشاط الاقتصادي و النقدي استدعى إلى ظهور أنواع أخرى للشركات، بنوك أقاليم الفردية في لندن، و بنوك الأقاليم للمناطق البعيدة عن بنك انجلترا أي أن النظام المصرفي الانجليزي بمكوناته الثلاث: بنوك فردية في لندن، بنك انجلترا، بنوك الأقاليم. و عملت هذه المؤسسات على قاعدة المعادن طوال القرن 18م و قاعدة الذهب في القرن 19م و هذا في فترة سيادة الصراع التنافسي

بين رؤوس الأموال و بتحول رأس المال نحو شكله الاحتكاري بدأ النظام المصرفي في التطور ابتداء من منتصف القرن 19م.

المطلب-2:- تطور النظام المصرفي ابتداء من القرن 19

تميز تطور النظام المصرفي في النصف الثاني من القرن 19م بظهور طائفة من البنوك تجد شكلها التنظيمي في شكل القانوني لبنك إنجلترا كشركة مساهمة وهو شكل ظهر بعد تراكم رأس مال على مستوى كبير نسبيا وفي ظل هذه التحولات النقدية من المدخرات النقدية يمكن تجميعها في صكوك مالية فهي الأسهم.

وقد تكاثفت في إبطار الجهاز المصرفي عدة عوامل دفعت إلى الاتجاه نحو ضرورة أخذ البنك الشكل القانوني عند إنشائه كذلك أدى سوء العمل ببعض البنوك الفردية إلى اختفائها بسبب الأزمات التي بدأت تفرض نفسها على الاقتصاد وهذا ما عجل بظهور وحدات مصرفية كبيرة تأخذ شكل شركات مساهمة الشكل الذي كان محتكرا من طرف بنك إنجلترا وبعد أزمة 1826 دفع بالحكومات إلى إصدار قانون 1826 الذي أجاز قيام بنوك في شكل شركات مساهمة وعلى هذا النحو تم انتشار و تطور هذه البنوك لتصبح وحدات ومؤسسات تظم حتى البنوك الفردية قوية كبيرة تتمتع بهيبة ثقة كبيرتين تستطيع مواجهة صعوبات الحاجيات الاقتصادية.

وبدأ النظام المصرفي يشهد اتجاها كبيرا يتمثل في:

ازدياد قوة البنوك في البناء الاقتصادي ودرجة سيطرتها ، عبر المال باتجاه تنو الوحدات البنكية داخل النظام المصرفي

ومن خلال هذه الاتجاهات يمكن تصور نشاطات و أهداف أو وظائف هذه المؤسسات كمنح الائتمان أو القروض أو قبول الودائع.....الخ وهذا ما سنشده فيما بعد.

أي أن النظام المصرفي قد تطور واتساع من شكله الأولي كبنوك فردية إلى مؤسسات مالية ونقدية ضخمة وهذا نظرا للتغيرات الناتجة عن الرأسمال من رأس المال التجاري إلى رأس مال صناعي ثم إلى رأس مال مصرفي وهذا ما هو عليه حاليا بصفة عامة يمكن هذا التطور من خلال تطور النقود تاريخيا.

المبحث الثاني : تعريف المؤسسات المالية و النقدية

المؤسسات المالية و النقدية تتدخل في الإقامة عمليات الاقتصادية و هي من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تحتاج إليها البلد.

يمكن تعريفها على أنها وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد و القيام بنشاطات اقتصادية نقدية. و بهذا يمكن تقسيمها إلى:

*مطلب -1- : تعريف المؤسسات المالية

هي منشأة أعمال سواء كانت بنوكا أو شركات تأمين أو سوق مالية (البورصة) و تعتبر المؤسسات المالية للنمو الاقتصادي ككل، فمعرفة أنواعها و فهم أنشطتها المتمثلة في اقتراض العملاء أو الاقتراض و تسيير الأوراق المالية بالإضافة إلى تشكيلة خدمات من الخدمات الأخرى كالتأمين و خطط التقاعد...الخ.

و كذلك معرفة عناصر أصولها و خصومها و هذا في الفصل الموالي

*مطلب-2- : تعريف المؤسسات النقدية

تعرف على أنها وحدات مصرفية اقتصادية. تمثل كجزء من السوق المالي و بالأخص المؤسسات المالية، فهي تقوم بربط العمليات ما بين البنوك. و هذا من خلال قبول الودائع و منح القروض، بغرض تحقيق المصلحة و المنفعة العامة و الخاصة مع أعلى أرباح ممكنة.

التعريف بالمؤسسات التي تشتغل بالنقود يمكننا رؤيته من خلال الدور الذي تلعبه في اقتصاد المبادلة من نشأتها الأولية إلى غاية اليوم

الفصل الثاني

أنواع المؤسسات المالية و النقدية

نرى في هذا فصل أنواع كل من المؤسسات المالية و المؤسسات النقدية وعلى دور الذي تقوم به في مجال الاقتصادي

المبحث الأول : أنواع المؤسسات المالية

يمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى نوعين هما:

المطلب الأول : الوسطاء الماليون

الوسطاء الماليون هم الذين يقومون بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع أو المدخرات و تقدم القروض.

و هي تلك الفئة التي تتعامل في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المصدرة لهذه الأوراق وتسمى الأوراق المالية الأولية **primary Securities** و في نفس الوقت تباع هذه الأوراق في السوق الثانوي **Securities secondary** إلى المدخرين و تسمى بالأوراق المالية الثانوية. فالبنوك التجارية على سبيل المثال تقبل الشيكات المقدمة من العميل أو تفتح حسابات ادخار أو ودائع و التي تعتبر من وجهة نظرك أصل مالي **Financial asset** و يشكل هذا دنيا على البنك حيث يمكن استخدامه في منح القروض أو الاستثمار في الأوراق المالية- كذلك تعتبر البنوك التجارية و بنوك الادخار و شركات التأمين و شركات الاستثمار وصناديق التأمين و المعاشات و شركات التأجير من أهم الوسطاء الماليين.

حيث تشكل أصول كل من هذه المؤسسات نسبة كبيرة من الأصول المالية- المستحقات لدى الغير، فهي تعمل على جذب المدخرات و استثمارها بصفة أساسية في الأصول المالية في شكل أصول تصدرها الشركات لذلك سوق تركز بصفة أساسية على المؤسسات المالية، و يوضح الشكل التالي مجموعات المؤسسات المالية: .

أولا : أنواع الوسطاء الماليون

على الرغم من أن كل الوسطاء الماليون يقوموا بنفس الوظيفة الأساسية و هي قبول الأوراق المالية الأولية من المقرضين و إصدار أوراق مالية ثانوية إلى المقرضين أو المدخرين، إلا أنهم ليسوا متشابهين و يمكن تقسيمهم إلى مجموعات حسب الصفة الغالبة على أنشطتهم كالاتي:

1-الوسطاء الذين يتلقوا الودائع : حيث أن معظم الأوراق المالية الثانوية و التي هي مصدر للقروض التي يقدمها هؤلاء الوسطاء. تأتي من الودائع سواء من الأفراد، أو المشروعات التجارية أو الصناعية أو الحكومة. مثال لهؤلاء الوسطاء البنوك التجارية.

2-الوسطاء المتعاقدون : حيث يدخل هؤلاء الوسطاء في التعاقد مع عملائهم بغرض الادخار لتوفير الحماية المالية ضد الخسائر المحتملة سواء في ممتلكاتهم أو حياتهم و تعتبر شركات التأمين على الحياة و الممتلكات و صناديق التقاعد أمثلة لهذا النوع من الوسطاء.

3-الوسطاء الثانويين : و يطلق عليهم هذا المسمى لأنهم يعتمدوا بدرجة كبيرة على مؤسسات مالية أخرى مثل البنوك التجارية لتمويل قروضهم. مثال لهؤلاء الوسطاء شركات التمويل.

4-وسطاء الاستثمار : يقدم هؤلاء الوسطاء أوراق مالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل يمكن أن يحتفظ بها المستثمر لأجل طويلة أو يبيعهها إذا احتاج إلى أمواله. مثال على ذلك صندوق استثمار الأسهم، و صناديق استثمار الأوراق المالية طويلة الأجل.

ثانيا : دور الوسطاء الماليون

تتمثل الوظيفة الأساسية للوسطاء الماليون في تحويل الأصول ، وذلك من خلال إصدارهم لأوراق مالية أكثر جاذبية للأفراد المدخرين مقابلة بالأوراق المالية التي تصدر مباشرة عن طريق الشركات، فوظيفة التحويل هذه التي يقوم بها الوسطاء الماليون تجعلنا أمام سؤال هام كيف أن المؤسسات المالية تشتري الأوراق المالية الأولية التي تصدرها الشركات و تحولها بطريقة مربحة إلى أوراق مالية ثانوية أكثر جاذبية للأفراد المستثمرين أو المدخرين؟

يمكن للمؤسسات المالية القيام بهذه الوظيفة من خلال قدرتها على تخفيض عدة أنواع من التكاليف لا يمكن للمدخر أن يتجنبها إذا قام مباشرة بالتعامل مع الشركات بالإضافة على تقديمها للعديد من الخدمات التي لا يمكن للمستثمر الفرد القيام بها.

المطلب الثاني : مؤسسات أخرى

و تتمثل في المؤسسات المالية أخرى لا تقوم بدور الوساطة مثل سماسرة الأوراق المالية. تجار الأوراق المالية و بنوك الاستثمار و البنوك العقارية و غيرها من الشركات الأخرى التي تقدم خدمة أو أكثر من الخدمات المالية مثل الائتمان قصير الأجل.

-يتمثل دور سماسرة الأوراق المالية في الوساطة بين البائع والمشتري بحيث يتم تبادل الصفقة المالية و يحصل السمسار على عمولة مقابل الجهد الذي بذله للتوفيق بين المشتري و البائع.
-أما تجار الأوراق المالية فلا يقومون بدور الوساطة بين البائع و المشتري و إنما يقومون شراء الأوراق المالية لحسابهم بغرض إعادة بيعها و تحقيق الربح في المستقبل مع تحمل مخاطرة إمكانية بيع هذه الأوراق و تحقيق الربح.

-و فيما يتعلق ببنوك الاستثمار فهي تتعهد بتصرف إصدار أسهم أو سندات أو أوراق حكومية جديدة أو شراء هذه الأوراق ثم إعادة بيعها بأسعار أعلى.
-تقوم البنوك العقارية بنفس الوظيفة حيث تقوم بالحصول على العقارات سواء منازل أو غيرها و تقوم باستبدالها بقروض طويلة الأجل لراغبين الحصول على هذه العقارات من خلال شركات التأمين أو بنوك الادخار.

و يعتبر كل من سماسرة و تجار الأوراق المالية و بنوك الاستثمار و البنوك العقارية أنواع متخصصة من المؤسسات المالية فهم ليسو وسطاء ماليون مثل البنوك التجارية أو الاتحادات الائتمانية أو بنوك الادخار أو شركات التأمين.
فهذه الأنواع من المؤسسات المالية لا تنشئ أوراق مالية خاصة بها لكي يصبح دورها كوسيط و إنما دورها هو مجرد نقل أو تمرير أوراق مالية ثم إصدارها من خلال مؤسسات أخرى إلى مشترين أو مستثمرين من السوق.

المبحث الثاني : أنواع المؤسسات النقدية

و هي المؤسسات التي تعمل ما بين البنوك و تتمثل في:

المطلب الأول : بنوك المركزية والتجارية

-1بنك المركزي : برز هذا النوع من البنوك عبر التطور التاريخي للنظام المصرفي و على الأخص في بريطانيا منذ القرن 19 حين تطور بنك إنجلترا ، و من مهامه مايلي

-هو مؤسسة تتكفل بإصدار النقود في كل الدول

-يشرف على تسيير كل البنوك العاملة في الاقتصاد

-يعتبر بنك البنوك، و بنك الحكومة حيث يعود إليه عندما يحتاجون إلى السيولة

-إعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسييفات الضرورية للحكومة في إطار

القوانين و التشريعات

-هو الملجأ الأخير للاقتراض

-و في إطار السياسة العامة يجب أن تخضع المؤسسات البنكية و غير البنكية إلى اللوائح و توجهات التي يصدرها سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن يحتفظ بها أو القروض التي تقدم على منحها.

يجب أن تحتفظ للقواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية و بالإضافة إلى كل ذلك فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إذا استدعت الضرورة لذلك.

-2البنك التجاري : يتمثل البنك التجاري في مشروع رأسمالي يأخذ الشكل القانوني للشركة المساهمة و يتعامل في النقود و اقتراضا و إقراضا و خلقا بقصد تحقيق الربح النقدي .كما أنه يأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي أحيانا الجزء الأكبر من إقليم الدولة إضافة إلى الفروع في الخارج من بين أهم وظائفه:

-يعتبر من أهم المؤسسات تجمع أموال العملاء في صورة ودائع قصيرة الأجل و توظيفها في عمليات معنوية قصيرة الأجل أيضا. أقدم البنوك من حيث النشأة وهي تباشر اليوم جميع أعمال مؤسسات السوق النقدي من توفير و قبول الكمبيالات و تشجيع التجارة.

-احتفاظ بنقود العملاء و منح القروض للأفراد و الشركات.
-بنوك تتمثل في سوق نقدي بكل خصائصها و لذلك فإذا تكلمنا عن هذه السوق بصفة عامة فإن المقصود عندئذ هو بنوك التجارية. و هي في كثير من البلدان المتخلفة تمثل أو تعد أكثر البنوك عددا و أكبرها أهمية.

-المطلب الثاني : بيوت القبول و التوفير
1-بيوت القبول : و هي بيوت أو مؤسسات نقدية صغيرة الحجم تقوم بقبول الكمبيالات أي أنها و حدات مصرفية وظيفتها ليست الاحتفاظ بنقود العملاء و لا منحهم القروض فهي من فروع البنك التجاري.

2-بيوت التوفير : فهي تتلقى الأموال لأجل قصير، ولكنها توظفها إلى استثمارات طويلة الأجل فمهمتها تجمع ما يوفره الأفراد من نقود و توظيف هذه النقود في مشروعات معينة.

إن مهام و وظائف المؤسسات المالية أو النقدية هي مرتبطة و متكاملة فيها بعضها

الفصل الثالث

أهداف و التزامات المؤسسات المالية و النقدية و الفرق بينهما

إن للمؤسسات المالية و النقدية الأهداف معينة التي تعمل على تحقيقها ولكن المؤسسات المالية و النقدية مرتبط بالتزامات يجب أن تحفظ عليها لحسن سير الاقتصاد.

المبحث الأول : أهداف المؤسسات المالية و النقدية

المطلب -1- : أهداف المؤسسات المالية

تركز معظم كتابات المؤسسات المالية على أن هدف الربحية أو تعظيم ثروة الملاك هو الهدف يجب أن يسعى مدراء هذه المؤسسات إلى تحقيقه. فيقع على إدارة هذه المؤسسات الحصول على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة و استخدام الأموال سواء في حالة القروض أو الاستثمار بطريقة تحقيق أعلى عائد ممكن، أي تدنيه تكلفة الموارد و تعظيم عائد الاستخدامات و إن كان هناك تداخل بين العائد و التكلفة ولتحقيق هذا الهدف لا بد من الاهتمام بالعديد من مجالات اتخاذ القرارات مثل : إدارة الأصول و الخصوم، و إدارة رأس المال و الرقابة على المصروفات، و السياسات التسويقية

1- إدارة الأصول و الخصوم : تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين أو المودعين و بين العائد المتحقق من القروض أو الاستثمار، هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم أقل عائد للمدخرين و تحصل على أعلى عائد من المقترضين و لكل منافسة من المؤسسات المالية لأخرى تحد من قدرتها على ذلك و بالتالي تكون مهمة الإدارة هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد و التكلفة حتى تظل في السوق و إدارة الأصول و الخصوم تتطلب الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر التي يمكن التعرض لها مثل خطر السيولة و خطر الإفلاس.

2- إدارة رأس المال : مخاطر الإفلاس تجعل هناك اهتمام متزايد بإدارة رأس المال فيحاول ملاك المؤسسات بقدرة الإمكان تخفيض رأس المال إلى حد ممكن و الاعتماد على الأموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه و هو ما يسمى بالمتاجرة بالملكية.

3- الرقابة على المصروفات : تعتبر الرقابة على المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية رغم أن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبا ما تؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين إلا هناك طرق أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير مباشرة و زيادة استخدام الآلية و التكنولوجيا الحديث، قد تساعد تخفيض المصروفات.

4- السياسة التسويقية : و التي تتضمن بسعر الخدمات المالية و التركيز على معرفة رغبات العملاء و الأسواق الجديدة و الإعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات و تقديم القروض.

المطلب -2- : أهداف المؤسسات النقدية

• تحقيق المصلحة العامة للأفراد و المجتمع و الدولة ككل.

• حل المشاكل السياسية النقدية من خلال اعتبارها كمستشار للدولة.

• فك الأزمات النقدية من خلال منح، القروض و قبول الودائع و منح الإئتمانات.

• تحقيق أعلى أرباح الممكنة.

• القضاء على البطالة بمنح القروض الاستثمارات.

• جلب العملة الصعبة.

الهدف الرئيسي لكلا المؤسساتين هو هدف الوساطة المالية.

المبحث الثاني : التزامات المؤسسات المالية و النقدية و الفرق بينهما

المطلب -1- : التزامات المؤسسات المالية و النقدية

يجب على المؤسسات المالية الالتزام بالآتي:

1- عدم فتح أي حساب أو حسابات أو إجراء أي عملية مالية أو عمليات بأسماء مزيفة أو غير كاملة أو غير واضحة، و ذلك عند بداية التعامل هؤلاء العملاء أو عند إجراء صفقات تجارية معهم أو من ينوب عنهم.

2- التحقق من المستندات الرسمية للشخصيات الاعتبارية التي توضح اسم المؤسسة المالية و عنوانها و مالكيها و مكان و تاريخ تسجيلها و أسماء المديرين المفوضين بالتوقيع نيابة عنها.

3- الاحتفاظ بسجل منفصل لكل عملية يحتوي على جميع البيانات المطلوبة.

4- سرية و عدم الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لأي شخص آخر غير السلطات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون عن إجراء من الإجراءات القانونية التي تتخذ في شأن المعاملات أو العمليات المالية المشتبه في أنها تتضمن غسل أموال.

5- تنفيذ إجراءات التدقيق التي يصدرها البنك المركزي.

6- الاحتفاظ لمدة لا تقل عن خمسة سنوات من تاريخ انتهاء المعاملة أو العملية أو قفل الحساب بكل السجلات لإيضاح التعامل المالي و الصفقات التجارية و النقدية لكل عملية سواء كانت محلية أو خارجية أو عابرة، و كذلك بملفات الحسابات و الرسائل التجارية و أن تقدم كافة هذه الوثائق عند طلبها للسلطة المختصة.

7- تقديم إي معلومات أو مساعدة تطلبها السلطات المنفذة لهذا القانون.

المطلب -2- : فرق بين المؤسسات المالية و النقدية

يتجلى الفرق بين المؤسسات المالية و النقدية في كون أن هو مفهوم الأول هو أوسع من النقدية فهذه الأخيرة تعتبر كجزء من المؤسسات المالية و لقد رأينا هذا في التعريف و الوظائف السابقة الذكر. إذ أن عمل المؤسسات النقدية يتم ما بين البنوك، أما المؤسسات المالية فهي كسوق مالي كبيرة يضم كل البنوك و غيرها من الوحدات المصرفية الأخرى في اقتصاديات المبادلة. أي أن المؤسسات النقدية هي محتواة في المؤسسات المالية.

و نرى في نهاية المطاف أن للوساطة المالية و المؤسسات المالية و النقدية لها تقريبا نفس الأهداف و تعمل لتلبية هدف واحد و هو النمو و التطور الاقتصادي.

الخاتمة:

و بعد دراستنا للمؤسسات المالية و النقدية عرفنا مدى أهميتها في تحريك الاقتصاد من خلال الدور الذي تقوم به كبنوك أو وسطاء أو بيوت بمنح القروض، إصدار النقود و قبول الودائع.... و من خلال بحثنا هذا المؤسسات المالية أهم وسيط متدخل في الأسواق المالية، و المؤسسات النقدية أهم وسيط في الأسواق النقدية.

المراجع:

- محمد دويدار و أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- محمد صالح الحناوي و السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية " البورصة و البنوك التجارية"، الدار الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
- عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقص، أسواق المال، دار الجامعة الجديدة لنشر، الإسكندرية.
- مذكرة ليسانس إعداد صافية بادود و زهية بن علال، "المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية"، 2004-2003 .

منتديات خميس مليانة لكل الجزائريين و العرب ::[S][S]*~> [S][S]القسم الجامعي[S][S]*~: > معهد العلوم الاقتصادية